التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **مارس 2025**

الأسواق تواصل تراجعها مع لجوء المستثمرين إلى الملاذات الآمنة ...

واصلت أسواق الأسهم العالمية تراجعها للشهر الثاني على التوالي في مارس 2025، متأثرة بحالة عدم اليقين المحيطة بسياسات التجارة الأمريكية والتوقعات التي تشير إلى إمكانية تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي ألقى بظلاله على معنويات المستثمرين. وجاءت سلسلة إعلانات الحكومة الأمريكية بشأن فرض رسوم جمركية على الواردات، إلى جانب الإجراءات المضادة من شركائها التجاريين، لتزيد من المخاوف بشأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي على المدى القريب. وفي ظل هذا المشهد، اتجه المستثمرون نحو أصول الملاذ الآمن، إذ سجل الذهب مستوى قياسي جديد خلال الشهر، إلى جانب زيادة الإقبال على السندات الحكومية.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	8,674.7	(0.2%)	10.7%	154.0	7.0	15.7	1.2	2.4%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	7,078.9	(4.2%)	4.0%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	7,267.6	(0.9%)	5.2%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,074.0	(0.3%)	9.7%					
السعودية	12,025.1	(0.7%)	(0.1%)	2,642.2	28.2	18.5	2.3	3.7%
أبوظبي	9,368.8	(2.0%)	(0.5%)	781.4	5.8	20.8	2.5	2.3%
دبي	5,096.2	(4.2%)	(1.2%)	243.6	3.1	9.1	1.4	5.0%
قطر	10,233.0	(2.0%)	(3.2%)	165.0	2.0	11.2	1.2	4.9%
البحرين	1,951.4	(0.5%)	(1.7%)	95.8	0.1	14.5	1.3	9.3%
عمان	4,367.0	(1.6%)	(4.6%)	30.4	0.3	9.6	0.9	6.4%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,112.4	46.4	17.1	2.1	3.7%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وتركزت التراجعات بصفة رئيسية في الأسواق المتقدمة، إذ فقدت السوق الأمريكية 5.8 في المائة من قيمتها على خلفية الخسائر التي سجلتها أسهم التكنولوجيا الكبرى المعروفة باسم العظماء السبعة، والتي سجلت أكبر خسائرها منذ ديسمبر 2022 بتراجعها بنسبة 10.2 في المائة. في المقابل، حققت الأسواق الناشئة مكاسب هامشية بنسبة 0.4 في المائة بدعم رئيسي من الأداء الإيجابي لكل من الهند والبرازيل والصين. أما على صعيد أسواق المنطقة، تراجع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي هامشياً بنسبة 0.4 في المائة وذلك على الرغم من التراجع واسع النطاق الذي شمل البورصات السبع في المنطقة. وجاءت دبي في صدارة البورصات الخليجية المتراجعة بانخفاض مؤشر السوق بنسبة 4.2 في المائة، في أول خسارة شهرية للبورصة منذ عشرة أشهر، بينما تراجعت كلا من بورصتي أبوظبي وقطر بنسبة 2 في المائة لكلا منهما، في حين شهدت بقية الأسواق الخليجية انخفاضات محدودة.

أما على صعيد أداء القطاعات الخليجية، كان تراجع المؤشر الخليجي محدوداً بفضل الأداء القوي للقطاعات الكبرى، إذ سجلت المؤشرات القطاعية للبنوك والاتصالات والمواد الاساسية مكاسب ساعدت في تعويض الخسائر التي سجلتها بقية القطاعات. وحقق قطاع البنوك مكاسب ملحوظة، مستفيداً من التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول مما كان متوقعاً في السابق على المدى القريب، مما سيساهم في تعزيز صافي إيرادات فوائد البنوك. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، برزت الكويت كسوق الأسهم الوحيدة في المنطقة التي سجلت مكاسب، محققة ارتفاعاً بنسبة 9.7 في المائة، مما وضعها بين أفضل الأسواق أداءً عالمياً.

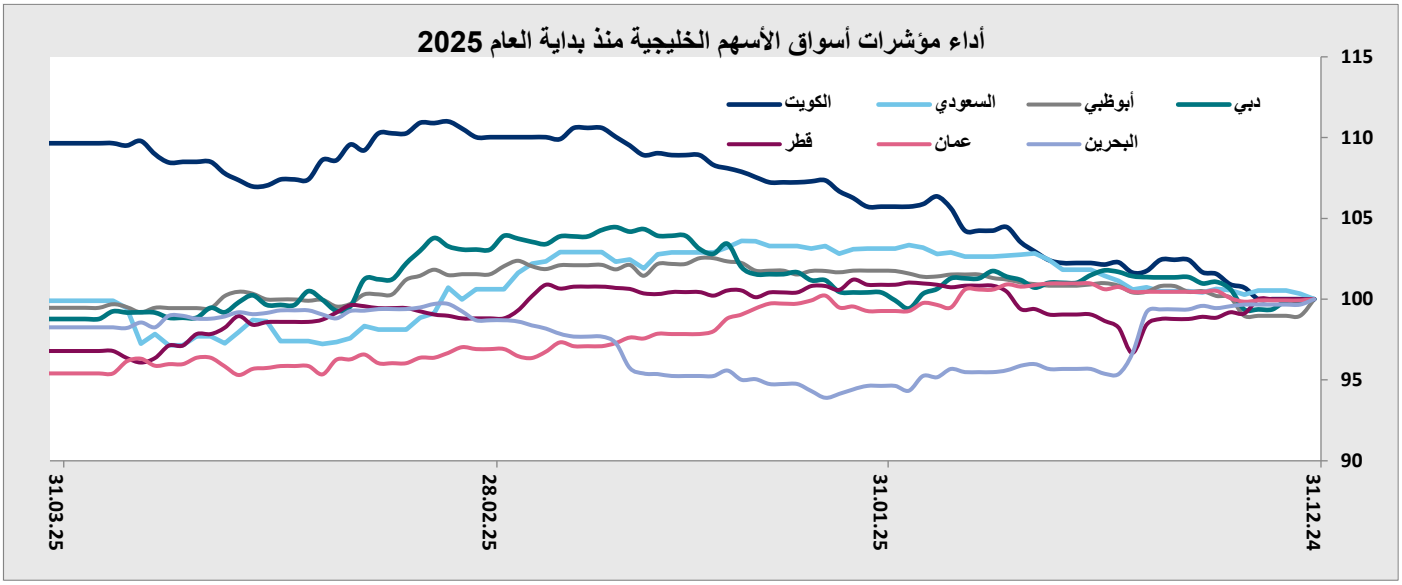

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت خلال شهر مارس 2025 تحت وطأة انخفاض واسع النطاق شمل معظم قطاعات السوق. وسجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أكبر خسائره الشهرية بانخفاضه بنسبة 4.2 في المائة متأثراً بتراجع أداء الأسهم المدرجة ضمنه. في المقابل، كانت التراجعات التي سجلتها المؤشرات الأخرى أكثر اعتدالاً، إذ انخفض مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام بنسبة 0.2 في المائة و0.3 في المائة، على التوالي، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.9 في المائة. أما على صعيد الأداء عن فترة الربع الأول من العام 2025، فقد تفوقت الأسهم القيادية المدرجة ضمن مؤشر السوق الأول، محققة مكاسب بنسبة 10.7 في المائة، في حين ارتفع مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي 50 بمعدل أقل بلغت نسبته 5.2 في المائة و4.0 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، قفز مؤشر السوق العام بنسبة 9.7 في المائة خلال الربع الأول من العام 2025، ليحقق أقوى أداء على مستوى الأسواق الخليجية وأحد أعلى معدلات النمو عالمياً.

وأظهر أداء القطاعات تراجعاً واسع النطاق على مستوى السوق، إذ سجلت أربع قطاعات فقط مكاسب خلال شهر مارس 2025. وجاء مؤشر قطاع الرعاية الصحية في صدارة المؤشرات القطاعية الرابحة بارتفاعه بنسبة 9.9 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التأمين وقطاع الخدمات الاستهلاكية بمكاسب بلغت نسبتها 3.3 في المائة و1.6 في المائة، على التوالي. في المقابل، تكبد قطاع التكنولوجيا أكبر خسائره الشهرية بتراجع حاد بلغت نسبته 33.3 في المائة متأثراً بانخفاض سعر سهم شركة الأنظمة الآلية، المكون الوحيد للمؤشر. كما شهد كلا من قطاعي السلع الاستهلاكية والخدمات المالية انخفاضاً بنسبة 4.8 في المائة و3.9 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب قطاع الرعاية الصحية على خلفية ارتفاع سعر سهم عيادة الميدان بنسبة 13.9 في المائة، في حين ساهم ارتفاع سعر كلا من سهمي الشركة الأهلية للتأمين ومجموعة الخليج للتأمين بنسبة 9.0 في المائة و5.2 في المائة، على التوالي في تعزيز أداء قطاع التأمين. وعلى صعيد القطاعات الكبرى، سجل قطاع البنوك مكاسب هامشية بلغت نسبتها 0.7 في المائة، إذ سجلت ستة من أصل تسعة بنوك ارتفاعاً خلال الشهر، بدعم من إعلانها عن تحقيق أرباح ربع سنوية قوية. وبلغ إجمالي ربح البنوك التسعة عن السنة المالية 2024 نحو 1.7 مليار دينار كويتي، مقابل 1.5 مليار دينار كويتي في العام 2023، ما يمثل نمواً بنسبة 8.1 في المائة. أما على صعيد قطاع الاتصالات، فقد تراجعت ثلاثة من أصل أربعة أسهم مدرجة ضمن مؤشر القطاع، وانخفض سعر سهم زين وشركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي) بنسبة 2.2 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي.

أما على صعيد الأداء الشهري للأسهم الكويتية، سجل سهم الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود أعلى مكاسب شهرية على مستوى السوق، مرتفعاً بنسبة 18.3 في المائة، تبعه كلا من سهمي الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار وشركة السور لتسويق الوقود بمكاسب بلغت نسبتها 15.3 في المائة و14.8 في المائة، على التوالي. في المقابل، تصدر سهم شركة الأنظمة الآلية قائمة الخاسرين بتراجع حاد بلغت نسبته 33.3 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية وشركة بيت الطاقة القابضة، بخسائر شهرية بلغت نسبتها 28.7 في المائة و21.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد أنشطة التداول، فقد شهد السوق تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالشهر السابق، إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في مارس 2025 بنسبة 36.2 في المائة ليصل إلى 6.7 مليار سهم، مقابل 10.5 مليار سهم تم تداولها في فبراير. كما تراجعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 25.2 في المائة لتصل إلى 2.1 مليار دينار كويتي مقابل 2.9 مليار دينار كويتي الشهر السابق.

السعودية

سجل المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) تراجعاً هامشياً خلال شهر مارس 2025، متأثراً بإعلانات الأرباح الأخيرة، وانخفاض أسعار النفط الخام، إلى جانب المخاوف الجيوسياسية التي تسود المنطقة. وبلغ المؤشر ذروته عند 12,123.8 نقطة في بداية الشهر، لكنه اتجه نحو التراجع خلال الأسابيع اللاحقة، لينهي تداولات الشهر منخفضاً بنسبة 0.7 في المائة عند 12,025.1 نقطة. وعلى الرغم من ذلك، ظلت سوق الاكتتابات العامة الأولية في المملكة نشطة خلال الشهر، مع تسجيل إدراجين جديدين في السوق الرئيسية، شملت شركة دراية المالية ضمن قطاع الخدمات المالية، وشركة أم القرى للتنمية والاعمار في قطاع التطوير العقاري.

وتصدر سهم شركة دار الأركان للتطوير العقاري قائمة الرابحين لشهر مارس 2025، مسجلاً مكاسب شهرية بنسبة 19.7 في المائة، وتبعه سهم شركة اللجين القابضة بارتفاعه بنسبة 17.3 في المائة، ثم سهم الشركة المتقدمة للبتروكيماويات الذي ارتفع بنسبة 15.1 في المائة. وفي المقابل، تصدرت شركة نايس ون بيوتي للتسويق الالكتروني قائمة الشركات الأكثر انخفاضاً بنسبة 33.3 في المائة، تلاها سهم شركة مستشفى الدكتور سليمان عبد القادر فقيه بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 20.4 في المائة، تبعه سهم شركة سال السعودية للخدمات اللوجستية بانخفاضه بنسبة 19.1 في المائة.

وجاء الأداء القطاعي خلال شهر مارس 2025 مائلًا نحو التراجع. وعلى صعيد القطاعات الرابحة، جاء مؤشر قطاع البنوك في صدارتها بارتفاعه بنسبة 3.2 في المائة، تبعه كلا من قطاعي تطوير العقارات والمواد الأساسية، بنمو بلغت نسبته 2.5 في المائة و0.8 في المائة، على التوالي. في المقابل، جاء مؤشر قطاع الإعلام في صدارة القطاعات الخسارة، بانخفاضه بنسبة 14.0 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الأدوية وقطاع السلع الرأسمالية، بتراجع بلغت نسبته 9.7 في المائة و9.6 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد قطاع الطاقة، تراجع سعر سهم أرامكو بنسبة 1.3 في المائة خلال شهر مارس 2025. وفي المقابل، سجلت القطاعات الكبرى مثل قطاع البنوك مكاسب قوية بنسبة 3.2 في المائة، بينما شهد قطاع الاتصالات انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.4 في المائة. وعلى صعيد قطاع الاتصالات، انخفض اثنان من أصل أربعة أسهم مكونة للمؤشر، إذ سجل سهم اتحاد عذيب للاتصالات (قو للاتصالات) تراجعاً ملحوظاً بنسبة 6.6 في المائة. من جهة أخرى، حققت معظم البنوك المدرجة مكاسب ملحوظة، إذ تصدرت أسهم بنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي والبنك العربي الوطني قائمة الأسهم الرابحة بارتفاعات بلغت نسبتها 11.7 في المائة و8.9 في المائة و6.6 في المائة، على التوالي. وفي قطاع الإعلام، انخفضت معظم الأسهم المكونة للمؤشر، إذ سجل سهم المجموعة السعودية للأبحاث والاعلام أكبر انخفاض بنسبة 15.5 في المائة خلال شهر مارس 2025.

الامارات

واصل مؤشر فوتسي أبوظبي العام تراجعه للشهر الثاني على التوالي في مارس 2025، بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 2.0 في المائة، وذلك بعد تراجعه هامشياً الشهر السابق. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند 9,368.81 نقطة، ليصل بذلك أداؤه منذ بداية العام حتى تاريخه إلى -0.5 في المائة. وجاء الأداء القطاعي للبورصة سلبياً إلى حد كبير، إذ تراجعت ثمانية من أصل عشرة مؤشرات قطاعية، بينما سجل قطاعان فقط مكاسب. وجاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية والتقديرية في صدارة المؤشرات القطاعية

المتراجعة بانخفاضه بنسبة 8.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,957.9 نقطة، متأثراً بتراجع جميع الشركات الثماني المدرجة ضمنه، وعلى رأسها سهم شركة الإمارات لتعليم قيادة السيارات الذي انخفض بنسبة 10.1 في المائة. وتبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية الذي انخفض بنسبة 8.0 المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,437.0 نقطة، متأثراً إلى حد كبير بتراجع سهم فيرتيغلوب بنسبة 9.4 في المائة وسهم شركة بروج بنسبة 7.6 في المائة. وكانت فيرتيغلوب قد أعلنت عن تراجع حاد في صافي الربح من 348.9 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023 إلى 159.9 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024. وعلى النقيض من ذلك، تصدر قطاع المرافق العامة قائمة الرابحين بارتفاعه بنسبة 15.5 في المائة، مدفوعاً حصرياً بأداء سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، المكون الوحيد ضمن المؤشر، والذي سجل ارتفاعاً مماثلاً في قيمته خلال الشهر.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي أول تراجع له منذ عشرة أشهر، مسجلًا أكبر انخفاض على مستوى البورصات الخليجية خلال شهر مارس 2025، إذ تراجع بنسبة 4.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,096.24 نقطة. وأدى هذا التراجع إلى تسجيل أداء سلبي منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه بنسبة 1.2 في المائة. وهيمن الأداء السلبي على قطاعات السوق، إذ سجلت سبع من أصل ثماني مؤشرات قطاعية انخفاضاً، فيما تمكن قطاع واحد فقط من تحقيق مكاسب. وجاء المؤشر المالي في صدارة المؤشرات المتراجعة بخسارة بلغت نسبتها 7.6 في المائة، تبعه مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي انخفض بنسبة 7.3 في المائة خلال الشهر. وجاء انخفاض مؤشر القطاع المالي مدفوعاً بالخسائر التي سجلتها عدة اسهم بمعدلات ثنائية الرقم، أبرزها سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة الذي تراجع بنسبة 20.8 في المائة، وسهم شركة اكتتاب القابضة الذي تراجع بنسبة 12.6 في المائة. كما تأثر سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة نظراً لانخفاض صافي ربحها من 7.5 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023 إلى 5.3 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024. في المقابل، سجلت كافة الشركات الثلاث المكونة لمؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية خسائر خلال الشهر. وفي المقابل، كان مؤشر قطاع المواد الأساسية هو الاستثناء الوحيد، محققاً أكبر مكاسب بنسبة 29.8 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 175.8 نقطة بدعم رئيسي من ارتفاع سعر سهم شركة الأسمنت الوطنية بنسبة مماثلة.

قطر

سجلت بورصة قطر انخفاضات للشهر الثاني على التوالي خلال شهر مارس 2025. وأغلق المؤشر الشهر عند 10,233.0 نقطة، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 2.0 في المائة، بينما سجل مؤشر جميع الأسهم القطرية انخفاضًا أصغر نسبيًا بنسبة 1.0 في المائة خلال الشهر. ومع الانخفاض خلال شهر مارس 2025، ازداد انخفاض مؤشر بورصة قطر في الربع الأول من عام 2025 إلى 3.2 في المائة، بينما أظهر مؤشر جميع الأسهم القطرية انخفاضًا هامشيًا بنسبة 0.4 في المائة. ومن حيث نشاط السوق الرئيسي، تم نقل شركة المحار القابضة من سوق المشاريع إلى قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية في السوق الرئيسي الشهر الماضي.

ومن حيث الأداء الشهري للقطاعات، تصدر مؤشر النقل قائمة الرابحين بنسبة 3.8 في المائة، تلاه قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية وقطاع العقارات بمكاسب بلغت 1.7 في المائة و0.2 في المائة، على التوالي. من ناحية أخرى، شهد مؤشر التأمين أكبر انخفاض بنسبة 4.8 في المائة خلال مارس 2025، تلاه مؤشر البنوك والخدمات المالية والصناعات بانخفاضات بنسبة 2.0 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي. في قطاع النقل، سجلت جميع الأسهم المكونة مكاسب بقيادة شركة الملاحة القطرية بنسبة 4.2 في المائة. فيما قادت مكاسب قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بشكل رئيسي أسهم مجموعة الرعاية الطبية وقطر للوقود، والتي ارتفعت بنسبة 3.7 في المائة و3.3 في المائة، على التوالي. في قطاع البنوك والخدمات المالية، سجلت جميع البنوك التسعة انخفاضًا خلال الشهر بقيادة البنك التجاري بنسبة 7.6 في المائة، تلاه بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة 4.6 في المائة. في قطاع الاتصالات، ارتفعت أسهم فودافون قطر بنسبة 0.8 في المائة بينما انخفضت أسهم أوريدو بنسبة 5.1 في المائة.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.5 في المائة خلال شهر مارس 2025، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,951.37 نقطة. وجاء هذا التراجع بما يتسق مع الاتجاه العام للبورصات الخليجية خلال الشهر، مما أدى إلى تسجيل تراجعا منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه بنسبة 1.7 في المائة. ومال الأداء القطاعي نحو التراجع في مارس 2025، إذ سجلت أربعة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية خسائر، بينما حققت المؤشرات الثلاثة المتبقية مكاسب. وتراجع مؤشر المواد الأساسية، ذي الثقل الوزني الكبير، بنسبة 0.9 في المائة، تبعه انخفاض كلا من القطاعين المالي والصناعي بنسبة 0.6 في المائة، مما شكل ضغطاً على المؤشر العام ودفعه إلى المنطقة السلبية. وعلى النقيض من ذلك، سجل مؤشر قطاع العقار أكبر المكاسب مرتفعاً بنسبة 5.7 في المائة خلال الشهر، تلاه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية، محققاً مكاسب بنسبة 4.0 في المائة خلال الشهر، مدفوعاً بارتفاع أسهم الشركات الثلاث المدرجة ضمن مؤشر القطاع. وعلى الرغم من هذا التباين في الأداء، ظل أداء بورصة البحرين مستقراً نسبياً، في ظل تسجيل تقلبات محدودة عبر المؤشرات الرئيسية طوال الشهر.

عمان

واصل مؤشر سوق مسقط 30 تراجعه للشهر الثالث على التوالي، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.6 في المائة خلال شهر مارس 2025، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,367.0 نقطة، بعد تراجع بنسبة 2.4 في المائة الشهر السابق. وعلى صعيد الأداء القطاعي، تراجعت المؤشرات القطاعية الثلاثة المدرجة في البورصة العمانية خلال الشهر. وجاء مؤشر القطاع الصناعي في صدارة المؤشرات القطاعية الخاسرة بتراجعه بنسبة 4.9 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات بانخفاضه بنسبة 2.0 في المائة، بينما سجل المؤشر المالي تراجعاً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة. ويعزى هذا التراجع الذي شهده القطاع الصناعي بصفة رئيسية إلى التراجعات الحادة التي سجلها سعر سهم شركة أسمنت عمان (- 18.9 في المائة) وشركة إس إم إن باور للطاقة (-17.7 في المائة). أما على مستوى الأداء الفردي للأسهم، جاء سهم شركة مسقط للتأمين في صدارة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بتسجيله لمكاسب بنسبة 60.3 في المائة، تبعه كلا من سهمي فولتامب للطاقة والأنوار للاستثمار بنسبة 13.5 في المائة و10.3 في المائة، على التوالي. في المقابل، جاء سهم المؤسسة المالية على رأس قائمة المتراجعين، مسجلاً أكبر انخفاض شهري بنسبة 31.9 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة أسمنت عمان وإس إم إن باور القابضة بتراجعها بنسبة 18.9 في المائة و17.7 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com